الدراسات العليا في علم الاجتماع: المعوقات وسبل التحسين من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس دراسة نوعية على فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – بنغازي، المرج

د. عادل محمد علي عبد الكريم
عضو هيأة تدريس بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم المـرج – جامعة بنغازي– ليبيا

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع الدراسات العليا في علم الاجتماع بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي، المرج) من خلال الكشف عن المعوقات وسبل التحسين من وجهة نظر عينة من أعضاء هيأة التدريس بلغ عددها (30) عضو هيأة تدريس، اختيرت بطريقة غرضية قصدية، واعتمد فيها على المنهج النوعي، وجمعت بياناتها الميدانية من خلال أربعة مصادر تمثلت في: المقابلات المعمقة، والاستبانة المفتوحة، والملاحظات الميدانية، وتحليل الوثائق، وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن معوقات الدراسات العليا في علم الاجتماع في فرعي الاكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي، المرج) تتمثل في: (ضعف المدخلات الأكاديمية، وعدم ملاءمة النظام الفصلي لطبيعة المقررات، وقصور البنى التحتية والموارد المعرفية، وتراجع الدافعية المؤسسية وتأخر المستحقات، وقصور الحوكمة وضعف الشفافية الإجرائية، وصعوبات إجراءات البحث العلمي وتعقدها)، وأن أهم سبل التحسين تتمثل في: رفع مستوى التعليم الجامعي، والعودة لنظام العام الدراسي في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا، وتوفير متطلبات تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي والدراسات العليا، وتعزيز الحوكمة والشفافية، كما انتهت الدراسة إلى أن معوقات الدراسات العليا تشكل حلقة مترابطة تتطلب معالجة شاملة.

Abstract

This study aims to diagnose the Current State of Postgraduate studies in sociology at the Benghazi and Marj branches of the Libyan Academy for Graduate Studies by identifying the impediments and avenues for improvement from the perspective of a purposive sample of 30 faculty members. the study adopted a qualitative methodology, and field data were collected from four sources: in-depth interviews, open-ended questionnaires, field observations, and document analysis. The study yielded several findings, the most prominent of which indicate that the impediments to postgraduate studies in sociology at the two branches include: deficiency in academic inputs, the unsuitability of the semester system to the nature of the courses, inadequacies in infrastructure and knowledge resources, declining institutional motivation and delays in financial entitlements, governance deficits and weak procedural transparency, as well as the difficulties and complexities of scientific research procedures. Furthermore, the key avenues for improvement include: elevating the standards of university education, reverting to the annual academic system for both undergraduate and postgraduate stages, Fulfilling the prerequisites for quality assurance in higher and postgraduate education

institutions, and enhancing governance and transparency. the study also concluded that the impediments to postgraduate studies constitute an interconnected nexus that necessitates comprehensive intervention.

المقدمة

تُعد برامج الدراسات العليا في علم الاجتماع ركيزة مهمة لإنتاج معرفة علمية رصينة عن المجتمع وتحولاته، وإعداد كوادر بحثية قادرة على فهم هذه التحولات والإسهام في صياغة سياسات تنموية مستنيرة. وفي ليبيا، حيث يعيش المجتمع تحولات عميقة على أكثر من صعيد، تبرز الحاجة إلى هذه البرامج بشكل أكبر.

شهد قطاع التعليم العالي خلال العقود الأخيرة توسعاً كمياً ملحوظاً في عدد الجامعات والبرامج الأكاديمية، وقد أسست هذه البرامج لتحقيق غايات كبيرة ومميزة، وهو ما يقتضي بطبيعة الحال اهتماماً خاصاً بجودتها، والحرص على متابعتها، والعمل على توفير كل ما تحتاجه للنهوض بها والوصول إلى المستوى المأمول.

بيد أن الوصول إلى تلك الغايات الكبيرة والمميزة وتحقيق الجودة لا يتأتى بالتوسع الكمي فقط دون الكيفي ما لم يكن مصحوباً بتطور مواز في البيئة المؤسسية وآليات ضمان الجودة، فالجودة ليست مجرد شعارات ترفع، ولا هي مجرد تأكيدات على الورق وفي قاعات الاجتماعات الرسمية، بل هي تخطيط وتوفير للإمكانيات والمتطلبات وسبل النجاح، وعمل جاد على أرض الواقع. ويمكن القول إن التأكيد على الجودة والاهتمام بها موجود على المستوى الرسمي في الخطاب الموجه للتعليم العالي عموماً وللدراسات العليا بشكل خاص، لكن ما هو موجود على أرض الواقع في أقسام علم الاجتماع من إمكانيات وممارسات قد لا يكون بالقدر الذي يحقق تلك الغايات الكبيرة التي أسست من أجلها هذه البرامج.

وهذا الواقع هو ما يحضر بقوة في حديث أقرب الناس لبرامج الدراسات العليا وأكثرهم احتكاكاً بها، ألا وهم أعضاء هيأة التدريس، كلما فتح النقاش حول الجودة وتحقيقها في التعليم العالي عموماً وفي الدراسات العليا بشكل خاص. فهم بحكم موقعهم يلمسون مواطن الضعف ويعايشون التحديات التي تحول دون بلوغ أقصى حد ممكن من الغايات المرجوة. غير أن حديثهم هذا يظل في الغالب نقاشات غير موثقة بين الأساتذة الزملاء كلما وجد مجال لذلك، ولم يتحول بعد إلى نتائج دراسات ميدانية حقيقية يمكن أن تشكل مرجعية يعتمد عليها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تنتقل بهذا الحديث من كونه ملاحظات شفهية إلى كونه تشخيصاً منظماً، يمكن أن يستند إليه في فهم هذه التحديات وتحديد سبل معالجتها.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تأسيساً على ما ورد في المقدمة، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور في أن الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع في ليبيا تعتريها معوقات ونقاط ضعف، وتكتنفها مثالب تحول دون بلوغها أقصى حد ممكن من الغايات الكبيرة التي أسست ما أجلها، وتعيق تحقيقها للمستوى المأمول. وهذه المعوقات ونقاط الضعف، رغم أنها حاضرة بقوة في حديث أعضاء هيأة التدريس ونقاشاتهم، إلا أنها لم تخضع بعد لتشخيص ميداني يجمعها ويحللها في إطار واحد، يربطها بسياقها الإداري والأكاديمي، وهو ما يعيق فهمها فهماً دقيقاً ويعيق اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها.

وبناء على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما أبرز المعوقات ومواطن الضعف التي تواجه الدراسات العليا في علم الاجتماع بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي، المرج)، وما سبل تحسينها والنهوض بها للوصول إلى المستوى المأمول من منظور أعضاء هيأة التدريس؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في تشخيص واقع الدراسات العليا في علم الاجتماع بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي، المرج). ويتفرع من هذا الهدف هدفين فرعيين هما:

الأول: الكشف عن أبرز المعوقات ومواطن الضعف التي تعترض مسيرة الدراسات العليا في علم الاجتماع بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي، المرج) من منظور أعضاء هيأة التدريس.

الثاني: اقتراح سبل عملية لتحسينها والنهوض بها للوصول إلى المستوى المأمول، استنادًا إلى ما يقدمه أعضاء هيأة التدريس أنفسهم من مقترحات في هذا الشأن.

أهمية الدراسة

يمكن أن نوضح أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- تُسهم هذه الدراسة في سد فجوة في الادبيات العربية والليبية المتعلقة بجودة الدراسات العليا في علم الاجتماع، إذ تندر الدراسات التي تتناول هذا الموضوع من منظور أعضاء هيأة التدريس أنفسهم، والذين يعايشون تحديات هذه البرامج في واقعهم اليومي، ويمكن أن يقدموا تشخيصاً دقيقاً لما يعترض طريقها من معوقات.

2- تقدم هذه الدراسة أرضية تشخيصية يمكن أن يستند إليها صناع القرار في وزارة التعليم العالي لاتخاذ قرارات تصحيحية مستنيرة وقابلة للقياس، تستهدف معالجة المعوقات ومواطن الضعف التي تكشف عنها الدراسة.

3- تُقدم الدراسة نموذجاً تطبيقياً من أربعة مصادر متكاملة (المقابلات المعمقة، والاستبانة المفتوحة، والملاحظات الميدانية، والتحليل الوثائقي) في دراسة تشخيصية نوعية، مما يعزز عمق التحليل ومصداقيته، ويفتح الباب لتطبيق هذا النموذج على تخصصات أخرى في سياقات مشابهة.

عرض الدراسات السابقة

تناول عدد من الدراسات موضوعات تتعلق بالتعليم العالي والدراسات العليا والجودة، من زوايا مختلفة، سنتناول بعض تلك الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة الحالية، من خلال التركيز على الدراسات الحديثة نسبياً، من منطلق أن واقع الدراسات العليا يخضع للتغير عبر الزمن، ومن هذه الدراسات ما يلي:

دراسة داخل حسين الزبيدي ومحمد ارضييوة فركاش ومحمد عبد ربة محمد (2005)، والتي كان هدفها الأساسي التعرف على واقع الدراسات العليا بجامعة عمر المختار، من خلال دراسة حالة كلية الزراعة، والتي طبقت على عينتين عشوائيتين – كما ذكر الباحثين وإن كانوا لم يبينوا أي نوع من العينات العشوائية استخدموا- إحداهما من طلبة الدراسات العليا بمختلف أقسام الكلية بلغ عدد (38) طالب وطالبة، والأخرى من أعضاء هيأة التدريس بمختلف أقسام الكلية وبلغ عددها (35) عضو هيأة تدريس، وجمعت البيانات الميدانية منهم بواسطة استمارة استبيان خاصة بالطلبة وأخرى خاصة بأعضاء هيأة التدريس، وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها: أن طرق التدريس المتبعة من اعضاء التدريس كما بين أعضاء هيأة التدريس أنفسهم تمثلت في إعداد التقارير ومناقشتها في المرتبة الأولى ثم طريقة توفير المذكرات والشرح، ثم طريقة القاء المحاضرات والإملاء، وأن أكثر من ربع أعضاء هيأة التدريس في عينة الدراسة أكدوا وجود إجراءات إدارية تعيق أعمالهم؛ ارتبط أكثرها بالقسم العلمي بدرجة أكبر من إدارة الدراسات العليا، كما توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من طلبة الدراسات العليا في عينة الدراسة كانت تقديراتهم في مرحلة البكالوريوس التي دخلوا بها للدراسات العليا تتراوح بين المقبول والجيد، وأن نصف عينة الطلاب تقريباً تشكو من توصيل الأساتذة للمعلومات ومن توجيههم للطالب في مجال البحث العلمي، وأن حوالي ثلثي الطلبة تقريباً في عينة الدراسة أقروا بأن الإجراءات الإدارية معقدة إلى حد ما، وأن الطلبة في عينة الدراسة بينوا أن طرق التدريس المتبعة من الأساتذة تمثلت في : ألقاء المحاصرات

في المرتبة الأولى، ثم طريقة المذكرات في المرتبة الثانية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن المشاكل والمعوقات التي تواجه عضو هيأة التدريس تتمثل في: نقص المراجع والمجلات والدوريات والنشرات العلمية، عدم توفر بعض الأجهزة ومستلزمات المعامل، ضعف اللغة الإنجليزية لطالب الدراسات العليا، عدم وجود حقول تطبيقية في مجالات معينة، عدم استقرار لوائح الدراسات العليا، أما المشاكل والمعوقات التي تواجه طالب الدراسات العليا فتتمثل في: نقص المراجع والدوريات، ونقص الأجهزة العلمية، نقص أجهزة الحاسوب، نقص في المختبر وامكانياته (الزبيدي وآخرون، 2005، 36-46).

دراسة ميكائيل إدريس الرفادي ومصطفى محمد معيتيق (2010)، والتي هدفت إلى التعرف على مستوى الجودة بجامعة بنغازي (قاريونس سابقاً)، والمتمثلة في مستوى جودة رؤية الجامعة وأهدافها، ومستوى جودة سياسات القبول والتسجيل، ومستوى جودة الإدارة الجامعية، ومستوى جودة عضو هيأة التدريس، ومستوى جودة التشريعات التربوية، ومستوى جودة الخدمات التعليمية المساندة، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس العاملين بكليات الآداب، الاقتصاد، القانون، العلوم، الهندسة، تقنية المعلومات، الفنون والإعلام، وطبقت على عينة قوامها (104) عضو هيأة تدريس تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية، وجعت بياناتها الميدانية من خلال أداة الاستبيان، وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها أن مستوى الجودة بجامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في عينة الدراسة منخفض في أبعاد رؤية الجامعة وأهدافها، وسياسات القبول والتسجيل، والإدارة الجامعية، وجودة عضو هيأة التدريس، وجودة التشريعات التربوية، وجودة الخدمات التعليمية المساندة (الرفادي ومعيتيق، 2010).

دراسة فتحي رمضان موسى (2013)، والتي هدفت إلى التعرف على مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية، وذلك من خلال منهج دراسة الحالة ، واعتمدت في جمع بياناتها الميدانية على إجراء مقابلات شخصية مع المسؤولين عن برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، وعدد من أعضاء هيأة التدريس بالبرنامج وبعض الموظفين المكلفين بالإشراف على خدمات الدعم التعليمية والمرافق التابعة للبرنامج، واستخدم فيها الباحث أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، والتي انتهت إلى نتيجة رئيسية مفادها عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية (موسى، 2013، 121-191).

دراسة عمران علي أبو خريص، ومصطفى أحمد شكشك (2014)، والتي هدفت إلى تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الليبية من خلال دراسة حالة الجامعة الأسمرية الإسلامية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة في جمع بياناتها الميدانية، وطبقت على القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، من عمداء الكليات ورؤساء الأقسام ومنسقي مكاتب الجودة والذين بلغ عددهم 100 مفردة، ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالجامعة الأسمرية الإسلامية ترتبت وفق أهميتها على النحو التالي: معوقات تتعلق بالهيأة التدريسية في المرتبة الأولى، ثم معوقات تتعلق بالبحث العلمي في المرتبة الثانية، ثم معوقات تتعلق بالمنشأة الجامعية في المرتبة الثالثة، ثم معوقات تتعلق بخدمة المجتمع في المرتبة الرابعة، ثم معوقات تتعلق بالإدارة والهيأة الإدارية في المرتبة الخامسة، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الأسمرية الإسلامية تواجهه تحديات وعقبات كبيرة تحول دون وصوله للمستوى المطلوب أهمها: ضعف التواصل بين أعضاء هيأة التدريس بالجامعة مع بقية الجامعات الأخرى المحلية والدولية ومع المراكز البحثية المحلية والعالمية، وزيادة العبء التدريسي لأعضاء هيأة التدريس على حساب البحث العلمي، وافتقار الجامعة للمباني والمرافق الحديثة الملاءمة لمتطلبات العصر، وضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الذي تعمل من خلاله، وافتقار القيادات الإدارية بصفة خاصة والعاملين بصفة عامة للتأهيل والتدريب بما يتوافق مع متطلبات العصر (أبو خريص، وشكشك، 2014، 248–299).

دراسة حسين سالم مرجين، عادل محمد الشركسي، مصباح سالم العماري، سالمة إبراهيم بن عمران (2021)، والتي كان من ضمن أهدافها عرض واقع جودة العملية التعليمية من خلال مكاتب الجودة في الجامعات والأكاديميات الليبية العامة، وتقييم وضعها الحالي، واقتراح مسارات التحسين بها، إلى جانب التعرف على أهم العراقيل والتحديات التي تواجه مكاتب الجودة في الجامعات والأكاديميات الليبية العامة، والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت بياناتها الميدانية من خلال أسلوب المسح الشامل لكافة مديري مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والاكاديميات الليبية العامة التابعة لوزارة التعليم العالي باستخدام أداة الاستبانة، والتي خلصت إلى عدة نتائج منها: أن مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بالجامعات والأكاديميات الليبية العامة تواجه مجموعة من المعوقات والتحديات تعترض تنفيذ مهامها وتحقيق أهادفها، وتتمثل هذه العراقيل والتحديات فيما يلي: معوقات وتحديات مالية مثل (نقص وشح المصادر المالية اللازمة لتنفيذ المهام، تعارض القانون المالي للدولة مع أوجه الصرف

المطلوبة لتنفيذ المهام، عدم وجود حوافز للمكلفين بالبرامج)، ومعوقات وتحديات بشرية مثل (الافتقار للعدد الكافي من العاملين المؤهلين للقيام بالبرامج المطلوبة، قصور وضعف الامكانات والقدرات لبعض رؤساء اقسام الجودة، التركيز على القيام بالإجراءات الروتينية دون غيرها، تغيير رؤساء أقسام الجودة بشكل مستمر، تكليف أشخاص لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية، ضعف ثقافة الجودة وضمانها في الأوساط القيادية بالجامعات والأكاديميات سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى الإداري، وعدم الاقتناع بإجراءات الجودة وعدم تقديم الدعم والمساندة وبالتالي عدم اعتناق الجودة كمنهج عمل، محدودية أعضاء هيأة التدريس القارين ببعض الجامعات والأكاديميات)، ومعوقات وتحديات إدارية مثل (الروتين والتمسك بالنمط التقليدي، عدم الاستقرار الإداري، عدم وجود تشريعات قوانين ملزمة خاصة بالجودة وضمانها، افتقار اغلب الجامعات لوجود خطط استراتيجية لكلياتها، عدم وجود نظام معلومات كفء يوفر البيانات الدقيقة والمحدثة سواء اكاديمياً أو إدارياً، ضعف التعاون المتبادل بين أطراف العملية التعليمية، عدم وضوح الاختصاصات)، معوقات وتحديات فنية وتقنية مثل (غياب التواصل والمتابعة والتقييم من المركز الوطني لضمان الجودة، تعقيد المعايير التي يعتمدها المركز الوطني لضمان الجودة وبعدها عن الواقع الفعلي في الجامعات والأكاديميات، عدم توفر الإمكانيات والاحتياجات الضرورية في مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء، عدم تفعيل المواقع الإلكترونية وربطها ببرامج الجودة، غياب نظام معلومات كامل لتسجيل وتنظيم جميع المعلومات المرتبطة بنشاط الجودة، افتقار مراكز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية لأي خطط معتمدة وواضحة)، ومعوقات وتحديات أخرى مثل (عدم الاستقرار الإداري والاقتصادي والأمني وتفشي حالات الفساد الإداري والمالي الناتج عن عدم وجود برامج الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد داخل منظومة التعليم العالي، شح الصرف على التدريب الداخلي والخارجي) (مرجين وآخرون، 2021، 91–134).

دراسة نسرين الشريدي (2024)، والتي كان من ضمن أهدافها الرئيسية استكشاف التحديات التي تواجه الطلاب وتجعلهم لا يتمكنوا من إتمام دراساتهم العليا في الوقت المحدد، والتي أجريت على (34) طالب وطالبة ماجستير يدرسون بقسم اللغة الإنجليزية بكلية اللغات جامعة طرابلس، وجمعت بياناتها الميدانية من خلال استمارة استبيان وزعت عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وانتهت إلى عدد من النتائج منها: أن أسباب تأخر إنجاز الطلاب لكتابة الرسالة وتسليمها في الوقت المحدد يرتبط إلى حد كبير بعوامل ترجع للمؤسسة التعليمية، وبعوامل شخصية تخص الطالب، حيث شملت العوامل المعرقلة التي ترجع للمؤسسة التعليمية، نقص الامكانيات (الكتب والمراجع)، وعدم وجود إرشادات واضحة ومحددة

لكتابة الرسالة، وعدم وجود ورش عمل عن منهجية البحث وتحليل البيانات، أما العوامل المعرقلة التي ترجع للطالب فقد شملت، الضغوط الموجهة من الأهل على الطالب لاستكمال كتابة الرسالة، والالتزامات العائلية (Alshredi, 2024,172-200).

دراسة نجاة محمد المهباط (2024)، والتي هدفت إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه بعض طلبة الدراسات العليا في الأكاديمية الليبية جنزور من وجهة نظرهم، والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت على عينة عشوائية طبقية من طلبة أقسام علم النفس، والدراسات الإسلامية، وعلم الاجتماع، واللغة الانجليزية بلغ عددها (26) طالباً وطالبة، وجمعت بياناتها الميدانية من خلال استبيان من إعداد إياد زكي عقل (2005)، وانتهت إلى جملة من النتائج أهمها: أن من أهم الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا هي قصور أداء بعض المحاضرين أكاديمياً، وضعف التعاون بين مشرف الدراسات العليا والطلبة، وضعف توظيف نتائج البحث في التطوير والتحسين، وعدم منح الطلاب فرصة المشاركة في تحديد وقت المحاضرات والامتحانات، وضعف الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الطلبة، وارتفاع أثمان الكتب والمراجع والقلق عند اقتراب موعد مناقشة رسالة الماجستير، وضعف الدافعية للدراسة بعد النجاح في دراسة المقررات النظرية (المهابط، 2024، 1250-1266).

التعليق والتعقيب على الدراسات السابقة

من خلال قراءة متعمقة للدراسات السابقة، تم التوصل إلى عدد من الملاحظات حولها، وهي كما يلي:

1- وجود اهتمام بحثي متزايد بقضايا الدراسات العليا وجودة التعليم العالي في ليبيا، إلا أن هذا الاهتمام اتجه غالبا إلى دراسة جوانب جزئية أو فئات محددة من المعنيين بالعملية التعليمية. فقد ركزت بعض الدراسات على الطلبة وما يواجهونه من صعوبات كما في دراسة المهابط (2024) ودراسة الشريدي (2024)، بينما ركزت دراسات أخرى على متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي أو واقع مكاتب الجودة كما في دراسات موسى (2013)، والرفادي ومعيتيق (2010)، ومرجين وآخرون (2021).

2- وجود قدراً ملحوظاً من الاتفاق حول وجود معوقات هيكلية ومؤسسية تؤثر في جودة الدراسات العليا ومخرجاتها. فقد تكررت الإشارة إلى مشكلات نقص الموارد والإمكانات، وضعف الخدمات التعليمية المساندة، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وعدم استقرار اللوائح، وضعف البنية البحثية، وهو ما يوحي بأن هذه التحديات ليست حالات معزولة وخاصة، بل تمثل سمات متكررة في بيئة التعليم العالي الليبية.

3- وجود ترابط واضح بين الجوانب الأكاديمية والإدارية في تفسير أوجه القصور التي تعاني منها برامج الدراسات العليا. فالمشكلات لا تتعلق فقط بالمناهج أو الأشراف الأكاديمي أو أداء الطلبة، وإنما تمتد إلى أنماط الإدارة الجامعية، ووضوح اللوائح، ومستوى الحوكمة، وآليات اتخاذ القرار، الأمر الذي يعزز أهمية تناول الدراسات العليا بوصفها منظومة متكاملة وليس مجموعة عناصر منفصلة.

4- على الرغم من القيمة العلمية للدراسات السابقة، فإن معظمها اعتمد المنهج الوصفي الكمي وأدوات الاستبيان بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات. وقد أتاح ذلك وصفاً عاما للمشكلات والتحديات، لكنه لم يوفر في كثير من الأحيان فهماً عميقاً لكيفية تشكل هذه المشكلات أو للعلاقات المتبادلة بينها في السياق المؤسسي للبرامج الأكاديمية.

5- تتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في اهتمامها بموضوع جودة الدراسات العليا والمعوقات التي تواجهها، إلا أنها تختلف عنها في زاوية النظر ووحدة التحليل. فبينما ركزت بعض الدراسات على الطلبة أو الخريجين أو مسؤولي الجودة، تنطلق هذه الدراسة من خبرات أعضاء هيأة التدريس بوصفهم من الفاعلين الأكثر التصاقاً بمختلف مراحل العملية الأكاديمية، بدءًا من التدريس والأشراف العلمي وصولاً للمناقشة واعتماد الرسائل العلمية.

6- تختلف الدراسة الحالية عن أغلب الدراسات السابقة في تركيزها على أقسام علم الاجتماع تحديداً، وهو مجال لم يحظ – في حدود ما أطلع عليه الباحث – باهتمام كافٍ في الدراسات الليبية السابقة. إذ أن معظم الدراسات تناولت التعليم العالي أو الدراسات العليا بصورة عامة، أو انصبت على تخصصات أخرى، الأمر الذي يجعل من الصعب استنتاج صورة دقيقة عن واقع الدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع من خلال تلك الدراسات وحدها.

7- وجود فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات النوعية التي سعت إلى فهم واقع الدراسات من خلال الخبرات المباشرة للممارسين الأكاديميين من أعضاء هيأة التدريس. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية التي تعتمد مقاربة نوعية متعددة المصادر تسمح بالوصول إلى فهم أكثر عمقاً للتحديات المختلفة، الأكاديمية والإدارية والمؤسسية التي تواجه برامج الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع.

8- إن الدراسة الحالية لا تنطلق من فراغ، بل تستند إلى تراكم معرفي سابق أكد على وجود تحديات ومعوقات حقيقية تواجه الدراسات العليا، يصاحبها نقاط ضعف ومثالب مختلفة، غير أن الدراسة الحالية تسعى إلى الانتقال من مستوى رصد المشكلات العامة إلى مستوى التشخيص المتعمق لواقع الدراسات

العليا بأقسام علم الاجتماع، والكشف عن العلاقات التي تربط بين البيئة المؤسسية وجودة العملية الأكاديمية وخرجاتها العلمية والبحثية.

الإطار النظري

تستند هذه الدراسة إلى منظورين تحليليين متكاملين، أولهما منظور النظم في تحليل التعليم العالي، وثانيهما إطار تحليلي لضمان الجودة يقوم على مفهومين أساسيين، هما مفهوم الجودة كقيمة تحويلية، ومفهوم الحوكمة التشاركية على مستوى القسم العلمي.

أولاً: منظور النظم في تحليل التعليم العالي

يعد منظور النظم أحد الأطر التحليلية المهمة في دراسة مؤسسات التعليم العالي والدراسات العليا، إذ ينظر إليها بوصفها نظاماً مفتوحاً يتكون من عناصر مترابطة متفاعلة تتأثر ببعضها البعض وتتفاعل باستمرار مع البيئة الخارجية. ويقوم هذا المنظور على أن المؤسسة التعليمية ليست مجموعة عناصر مستقلة، بل منظومة متكاملة تضم مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، ترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير متبادل تؤثر في كفاءة النظام وفاعليته.

وتشمل المدخلات الطلبة وأعضاء هيأة التدريس والموارد المالية والسياسات التعليمية، في حين تتمثل العمليات في التدريس والإشراف العلمي والبحث الأكاديمي والتقويم. أما المخرجات فتتمثل في الخريجين والإنتاج العلمي، والتي تعد انعكاساً لمدى كفاءة المدخلات والعمليات. وتؤدي التغذية الراجعة دوراً مهما في تقويم الأداء وتطوير البرامج والسياسات من خلال ما توفره البيئة الخارجية من معلومات ومؤشرات حول جودة المخرجات وملاءمتها لاحتياجات المجتمع وسوق العمل. ويؤكد هذا المنظور أن إي خلل في أحد مكونات النظام قد يمتد أثره إلى بقية المكونات بحكم الترابط القائم بينها؛ فضعف الموارد أو الكوادر الأكاديمية، على سبيل المثال، ينعكس على كفاءة العمليات التعليمية والبحثية، ومن ثم على جودة المخرجات. وفي المقابل يسهم التكامل والتوازن بين عناصر النظام في تعزيز قدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية وتحقيق أهدافه بكفاءة، الأمر الذي يجعل فاعلية مؤسسات التعليم العالي مرتبطة بقدرتها على إدارة العلاقات بين مكوناتها والحفاظ على التوازن الديناميكي بينها (الشهراني، 2022، 62–75؛ بلق، 2024، 561–584).

ثانياً: إطار تحليلي لضمان الجودة

يقوم هذا الإطار على مفهومين أساسيين متكاملين، أولهما مفهوم الجودة كقيمة تحويلية، وثانيهما مفهوم الحوكمة التشاركية.

أما المفهوم الأول، وهو الجودة كقيمة تحويلية (Transformation Quality as)، فقد طرحه هارفي وغرين في دراستهما التأسيسية عن تعريف الجودة في التعليم العالي. وقد ميزا بين خمسة مفاهيم للجودة، كان من بينها مفهوم الجودة بوصفها تحويلاً. وهذا المفهوم يعني أن المؤسسة الاكاديمية الجيدة ليست فقط تلك التي تلتزم بالإجراءات وتحقق مؤشرات الأداء، بل هي التي تحدث أثراً إيجابياً في منتسبيها، طلبة وأساتذة، فتنمي قدراتهم، وتعزز دافعيتهم، وتهيئ بيئة يشعرون فيها بالتقدير والإنصاف. وفي غياب هذا البعد التحويلي، قد تتحول المؤسسة إلى بيروقراطية تنفذ الإجراءات دون روح، ولا تخضع ممارساتها للمراجعة والتقويم (Harvey & Green, 1993, 24–28) .

وأما المفهوم الثاني، فهو الحوكمة التشاركية، التي تعني وجود آليات واضحة وشفافة لصنع القرارات المؤثرة في البرامج الأكاديمية، وإشراك المعنيين في القرارات المؤثرة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات في العمليات الأساسية. وقد أوضح نايت وتراولر في دراستهما عن القيادة أن الحكومة الفعالة في مؤسسات التعليم العالي لا تقوم على الهياكل الإدارية وحدها، بل على الممارسات اليومية التي يشعر فيها المنتسبون بالمشاركة الحقيقية في صنع القرار، والإنصاف في توزيع الموارد والمستحقات، والوضوح في الإجراءات. ويعد هذا البعد من الحوكمة شرطاً أساسياً لتحقيق الجودة واستدامتها، لأنه يخلق بيئة من الثقة بين المؤسسة ومنتسبيها، ويضمن أن الممارسات الأكاديمية تخضع للمراجعة والمساءلة، فلا تستمر الأخطاء دون تصحيح (Knight & Trowler, 2001, 67–72).

الإجراءات المنهجية

تمثلت الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية، فيما يلي:

أولاً: نوع الدراسة ومنهجها

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي الاستكشافي الوصفي، بوصفه هو المنهج الأنسب لفهم طبيعة التحديات والمعوقات التي تواجه برامج الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع في السياق الليبي، ومواطن الضعف، وللوصول للخبرات المباشرة للمشاركين في سياقاتها الواقعية دون اختزالها في مؤشرات كمية.

وقد تم تصميم الدراسة على أساس تنويع مصادر البيانات بقدر الإمكان، بما يسمح ببناء تصور أكثر اتساقاً للظاهرة المدروسة، مع استخدام التثليث المنهجي كإطار عام لتقوية المصداقية، رغم ما واجهه الباحث عملياً من تفاوت في سهولة الوصول إلى بعض مصادر البيانات بين فرع وآخر.

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس المشرفين والمدرسين في برامج الدراسات العليا بقسمي علم الاجتماع في فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ببنغازي والمرج.

أما عينة الدراسة فقد اختيرت بطريقة قصدية غرضية، بما يضمن تغطية أكبر قدر ممكن من التنوع في الخبرات الأكاديمية والسياقات المؤسسية. وقد شملت العينة:

1 – عينة المقابلات المعمقة: عشرة من أعضاء هيأة التدريس بقسمي علم الاجتماع في فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي والمرج)، تم اختيارهم وفق معايير تشمل الدرجة العلمية، والخبرة، والتوزيع الجغرافي، إضافة إلى اختلاف التخصصات الدقيقة داخل علم الاجتماع.

2– عينة الاستبانة المفتوحة: عشرون من أعضاء هيأة التدريس بقسمي علم الاجتماع في فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي والمرج)، مع اشتراط خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في التدريس أو الإشراف على الدراسات العليا.

وقد واجه الباحث تفاوتاً في استجابة بعض المشاركين، خاصة فيما يتعلق بالمقابلات، حيث تطلب الأمر إعادة التواصل أكثر من مرة في بعض الحالات، وهو ما انعكس على زمن جمع البيانات دون أن يؤثر على اكتمال العينة النهائية.

كما لوحظ أن التشبع النظري بدأ في الظهور في وقت مبكر نسبياً، تقريباً بعد المقابلة السابعة، إلا أن الباحث استكمل العدد المخطط له للتأكد من استقرار الأنماط المتكررة في البيانات.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على أربعة مصادر رئيسية للبيانات هي:

1– المقابلات المعمقة

أجريت مقابلات فردية شبه مهيكلة باستخدام دليل أسئلة مفتوحة، ركز على خبرات أعضاء هيأة التدريس في التدريس والإشراف، وتقييمهم لجودة الطلبة، وأبرز التحديات الأكاديمية والإدارية. وقد تراوحت مدة المقابلات بين (45–70) دقيقة، وتم تنفيذها في أماكن مناسبة للعملية أو عبر منصات إلكترونية بحسب الظروف المتاحة، وهو ما فرض قدراً من التباين في سياقات إجراء المقابلات لم يكن بالإمكان توحيده بالكامل لكن مع الحرص على عدم تأثر جودة المقابلات بذلك. وقد تم تسجيل المقابلات بعد الحصول على موافقة المشاركين في المقابلات، مع مراعاة السرية وعدم الإشارة إلى هوياتهم في أي مرحلة لاحقة.

2- الاستبانة المفتوحة

تكونت الاستبانة من سؤالين مفتوحين حول:

- أبرز معوقات الدراسات العليا في علم الاجتماع في فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي والمرج).
- مقترحات تحسينها.

وقد صممت الاستبانة بحيث تتيح للمشاركين مساحة كافية للتعبير عن آرائهم وتصوراتهم بحرية، دون التقيد ببدائل أو خيارات محددة مسبقاً، وتم توزيعها ورقياً وإلكترونياً، وجاءت الإجابات مختلفة من حيث الاستفاضة، حيث قدم البعض إجابات تفصيلية، بينما جاءت إجابات آخرين مختصرة إلى حد ما.

3- الملاحظات الميدانية

اعتمد الباحث على الملاحظة الميدانية بأنواعها المختلفة (المشاركة وغير المشاركة) خلال حضوره عدداً من الاجتماعات الرسمية وورش العمل الأكاديمية ذات الصلة بالدراسات العليا، وكذلك أثناء المقابلات، وأثناء توزيع الاستبانات، وأثناء بعض النقاشات الجانبية غير الرسمية التي دارت في هذه السياقات وفي السياقات المشابهة. وقد كان الباحث يدون الملاحظات حول ما يثار فيها من قضايا وموضوعات ترتبط بموضوع الدراسة. وقد تم التعامل مع هذه الملاحظات باعتبارها بيانات داعمة، وليست مصدراً مستقلاً، مع التركيز على العبارات المتكررة أو الدالة على اتجاهات عامة.

4- تحليل الوثائق

شمل تحليل الوثائق مراجعة بعض اللوائح المنظمة للدراسات العليا بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا، وشروط القبول والتسجيل، والدراسة والامتحانات والمدخلات والمخرجات ومتطلبات النجاح ومقتضيات الرسوب والفصل، فضلاً عن بعض القرارات والتعليمات الصادرة من إدارات الأكاديمية والموجهة للأقسام للعمل بها. وقد واجه الباحث صعوبة في الوصول للوثائق واللوائح الرسمية المكتوبة المعمول بها داخل الفروع ولاحظ وجود غموض واضح ودرجة من التباين في هذا السياق بين الفروع.

رابعاً: صدق الدراسة وثباتها (المصداقية والجدارة بالثقة)

تم التحقق من الصدق في هذه الدراسة من خلال عدة إجراءات أهمها:

1- التثليث المنهجي: باستخدام أكثر من مصدر للبيانات، مع اعتماد معيار ظهور الفكرة في مصدرين على الأقل قبل إدراجها ضمن النتائج.

2 – مراجعة المختصين: من خلال عرض بعض النتائج الأولية على ثلاثة مختصين في المجال، بهدف اختبار مدى اتساق التفسير مع الواقع الأكاديمي.

3– مراجعة المشاركين: من خلال إتاحة الفرصة لعدد محدود من المشتركين في المقابلات للاطلاع على تفريغات المقابلات الخاصة بهم والتأكد من دقة نقل آرائهم، وهو يسهم في تقليل احتمالات سوء الفهم أو التأويل.

أما فيما يتعلق بالثبات في الدراسة فقد تم من خلال توثيق خطوات التحليل بشكل تفصيلي، مع إجراء ترميز أولي من قبل الباحث، ثم مراجعة جزء من الأكواد مع زميلين أكاديميين للتأكد من وضوح الفئات واستقرارها، وقد تم الوصول إلى درجة اتفاق مقبولة بعد المراجعة الأولية.

خامسا: تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) وفق المراحل الست المعروفة، بدءاً من التعرف على البيانات وقراءتها بشكل متكرر، مروراً بالترميز المفتوح، ثم تجميع الأكواد في فئات فرعية، وصولاً إلى بناء المحاور الرئيسية وتفسيرها.

وقد استخدم برنامج (Nvivo 14) لتنظيم عملية الترميز وتسهيل تتبع العلاقات بين الفئات، دون أن يستغنى عن التحليل اليدوي في المراحل التفسيرية النهائية، لضمان عدم فقدان المعنى السياقي للنصوص.

سادساً: الاعتبارات الأخلاقية

التزمت الدراسة بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي، حيث تم إبلاغ المشاركين بطبيعة البحث وأهدافه، والحصول على موافقة منهم. كما تم التأكيد على سرية المعلومات وعدم استخدام الأسماء الحقيقية أو أي بيانات تعريفية، مع الإشارة إلى المشاركين برموز عامة في عرض النتائج. وقد تم إعلام المشاركين بإمكانية الانسحاب في أي مرحلة من مراحل البحث دون أي تبعات، مع الحرص على استخدام البيانات لأغراض البحث العلمي فقط.

نتائج الدراسة

أولاً: عرض نتائج الدراسة المتعلقة بمعوقات ومواطن ضعف الدراسات العليا

أفرز التحليل الموضوعي للبيانات المجمعة من المصادر الأربعة ستة محاور رئيسية للمعوقات ومواطن الضعف في الدراسات العليا بقسمي علم الاجتماع في فرعي الاكاديمية الليبية للدراسات العليا

(بنغازي والمرج)، وهي محاور يتداخل فيها الأكاديمي بالمؤسسي والهيكلي، ويتصل بعضها ببعض ليشكل حلقة متشابكة من التحديات. وفيما يلي عرض لهذه المحاور مدعوماً بشواهد من أفواه المشاركين أنفسهم.

المحور الأول: ضعف المدخلات الأكاديمية وهيمنة أساليب التلقين

أشار أغلبية المشاركين في المقابلات والاستبانة إلى أن ضعف مخرجات التعليم الجامعي ينعكس مباشرة على مدخلات الدراسات العليا، وهو ما لا يتناسب مع المستوى المعرفي والعلمي المطلوب للاستيعاب والاستفادة المرجوة مما يقدم في هذه المرحلة. والمشكلة كما عبر عنها المشاركون لا تكمن في ذكاء الطالب أو قدراته الذهنية، بل في نمط التعليم الذي اعتاده طوال سنوات دراسته الجامعية والمتمثل في الحفظ والاسترجاع، وليس التحليل والنقد.

يقول أحد الأساتذة المشاركين في المقابلات: "أستقبل طالب ماجستير لا يعرف التسلسل المنطقي لخطوات البحث العلمي، ولا يعرف كيف يحدد مشكلة بحث، ولا يعرف حتى كيف يوثق مراجعه، ولا يميز بين التعريف النظري والتعريف الاجرائي. المشكلة على الأرجح ليست في ذكائه، بل في أنه لم يتعلمها كما ينبغي في مرحلة الليسانس. إذ أن نظام الدارسة في المرحلة الجامعية يكافئ الحفظ أكثر من الفهم والاستيعاب، ونحن ندفع الثمن في الدراسات العليا." (أستاذ، خبرة 15 سنة).

وفي الاستبانة، صنف (18) من أصل (20) مشاركاً " ضعف المخرجات الجامعية الأولى" كمعوق أساسي من معوقات الدراسات العليا بقسمي علم الاجتماع في فرعي الاكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي والمرج)، وأشار العديد منهم إلى " هيمنة أسلوب التلقين والحفظ" في مراحل التعليم السابقة. وفي نقاش جانبي غير رسمي على هامش أحد الاجتماعات، لخص أستاذ الوضع بعبارة موجزة ومعبرة قال فيها: "نحن نحاول بناء طابق ثانٍ على أساس هش".

وقد لاحظ المشاركون أيضاً أن غياب التراكم المعرفي المطلوب في العملية التعليمية بشكل عام وفي الدراسات العليا بشكل خاص يجعل عضو هيأة التدريس في مرحلة الماجستير مضطراً إلى إعادة تدريس أساسيات كان يفترض أن تكون قد روسخت في المرحلة الجامعية، وهو أمر يستهلك وقتاً وجهداً كان ينبغي تخصيصه للمستوى المتقدم من المعرفة العلمية الذي يفترض أن تقدمه الدراسات العليا. كما أنعدم امتلاك عدد غير قليل من الطلاب لمهارات التفكير الناقد ومهارات التعليق والتعقيب والتحليل عند انخراطهم في الدراسات العليا يزيد من صعوبة تعويدهم على طرق وأساليب التدريس الحديثة التي تناسب هذه المرحلة، كالبحث والتقصي والاعداد المسبق لمفردات المقررات الدراسية، والمناقشة، وحل المشكلات، والتغذية الراجعة، والتفكير الناقد، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار محدودية الوقت في نظام الفصل الدراسي.

المحور الثاني: عدم ملاءمة نظام الفصل الدراسي لطبيعة المقررات في علم الاجتماع

ظهر إجماع لافت في المقابلات والاستبانة والنقاشات على أن نظام الفصل الدراسي الحالي لا يتلاءم مع طبيعة المقررات في علم الاجتماع بشكل عام ومع طبيعة المقررات التطبيقية في علم الاجتماع بشكل خاص، ولا يتناسب مع الوقت الازم لتغطية المفردات الأساسية في كل مقرر بالمستوى المطلوب في الدراسات العليا، وهو المستوى العالي المتقدم من المعرفة العلمية. حيث يجد عضو هيأة التدريس نفسه دائماً أمام معضلة عدم كفاية الوقت لتناول المفردات الأساسية كما يجب، وهو ما يزداد وضوحاً في عدد غير يسير من مقررات علم الاجتماع خاصة التي تحتاج للتدريب والتطبيق العملي والميداني، كما هو الحال على سبيل المثال في مقررات الإحصاء، وتصميم البحوث، وتحليل البيانات.

يصف أحد الأساتذة المتخصصين هذا الوضع بقوله في المقابلة: " نظام الفصل الدراسي يحول مقرر الإحصاء الاجتماعي إلى سباق محموم مع الزمن، ما يضطرني إلى اللجوء لإعطاء محاضرات إضافية لتغطية مفردات المقرر، فضلاً عن اضطراري لإطالة ساعات وقت المحاضرات لتغطية مفردات المقرر بمستوى لائق، بيد أن ذلك ليس متاح باستمرار، كما أنه لا يخلو من مواجهة تحدي وجود قدرات استيعابية للطلاب في كل محاضرة يجب مراعاتها وعدم تجاوزها، كما لا يخلو من مواجهة تحدي عدم رضا الطلاب وتذمرهم من طول وقت المحاضرات، وصعوبة استيعابهم للتقنيات والأساليب و الأفكار الإحصائية المتعددة عندما تعطى في نفس المحاضرة، لدرجة أن بعضهم وصف ذلك بالحشو غير المقبول." (أستاذ مشارك، فرع الأكاديمية المرج).

ويضيف أستاذ آخر من فرع بنغازي قائلاً: " تدريس تصميم البحث الاجتماعي في فصل دراسي واحد مع طلاب لم يتدربوا ميدانيا على ذلك بشكل جيد هو ضرب من المستحيل. نحتاج سنة كاملة لنخرج باحثاً جيداً، لا مجرد طالب اجتاز اختباراً." واتفقت نتائج الاستبانة مع هذا التوجه، حيث أشار (19) مشاركاً إلى أن قصر وقت الفصل الدراسي يحد من قدرتهم على تغطية المفردات الأساسية في كل مقرر بالمستوى المطلوب في الدراسات العليا.

ويرى المشاركون أن ضغط الوقت في النظام الفصلي يتعارض مع طبيعة المقررات التي تحتاج إلى تطبيق وتدريب ميداني أو إلى مراجعات معمقة، مما يحد من قدرة الطالب على الوصول للمستوى المتقدم المطلوب في الدراسات العليا، كما يروا أن النظام الفصلي لا يتناسب مع طرق التدريس الحديثة التي يجب اتباعها في هذه المرحلة.

المحور الثالث: قصور البنى التحتية والموارد المعرفية

شكا المشاركون في المقابلات والاستبانة والنقاشات من نقص حاد في التجهيزات الأساسية التي تحتاجها الدراسات العليا، بدءًا من معامل الحاسوب ومروراً بالمكتبات وانتهاءً بالقاعات الدراسية.

يقول أحد الأساتذة القدامى في المقابلة: " لدي طلاب دراسات عليا لم يروا في حياتهم مختبر حاسوب مجهز ببرامج مثل (SPSS) أو (NVivo). كيف تطلب منهم تحليل بيانات كمياً وكيفياً؟ ولا توجد مكتبة خاصة بهذه المؤسسة التعليمية، والاشتراكات في قواعد البيانات غير متوفرة."

ولم تقتصر الشكوى على الموارد الرقمية والمكتبات، ففي نقاش غير رسمي على هامش أحد الاجتماعات، علقت أستاذة بقولها: "في الصيف، نجد صعوبة بالغة في إعطاء المحاضرات وإكمالها لأن المكيفات اما أن تكون معطلة أو غير موجودة أساساً، والقاعة تضيق بالعدد، يشعر الطالب أن الدراسات العليا مجرد امتداد بائس للمرحلة الجامعية." ،كما علق أستاذ آخر بقوله " نحن لا نجد مكان مخصص لنا يمكننا من القيام بأمور ينبغي القيام بها تجاه طلابنا الذين يحتاجوننا باستمرار في استشارات اكاديمية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه لا يوجد مكان مخصص يمكن المشرف من متابعة الطلاب الذين يتولى الاشراف على رسائلهم واطروحاتهم، ويؤكد أنه أضطر مرة إلى الاجتماع بطالبة يشرف على رسالتها للماجستير في كافتيريا احد فروع الاكاديمية فتفاجأ بأن عامل الكافتيريا اخبره بأن هذا غير مسموح وطلب منه المغادرة."، وأشتكى مشاركون في الاستبانة من غياب وسائل العرض الحديثة والسبورات التفاعلية في عدد لا يستهان به من مؤسسات الدراسات العليا، مما يضطر الأساتذة إلى العودة لأساليب تدريس تقليدية، وهو ما لا يتناسب مع رفي مرحلة الدراسات العليا ولا مع أساليب التدريس الحديثة التي يجب أتباعها فيها.

ويشير المشاركون إلى أن البيئة المادية غير المهيأة تقلل من جدية التفاعل الأكاديمي، وتصعب تطبيق أساليب التدريس الحديثة التي تتطلب وسائط متعددة ومساحات تفاعلية، وتجعل الطالب يشعر أن الدراسات العليا مجرد امتداد للمرحلة الجامعية دون أي فارق نوعي يذكر.

المحور الرابع: تراجع الدافعية المؤسسية وتأخر المستحقات وغياب الحوافز

برز هذا المحور كأحد أكثر الموضوعات إثارة للامتعاض في المقابلات والنقاشات الأكاديمية. فالأمر لا يتعلق بالماديات وحدها، بل بالإحساس المتزايد لدى عدد من أعضاء هيأة التدريس بضعف التقدير المؤسسي للجهد الذي يبذلونه في التدريس والإشراف ومتابعة الطلبة. وقد أشار عدد من أفراد العينة إلى أن تأخر صرف المستحقات المالية، وعدم وجود حوافز مناسبة، ينعكس سلباً على مستوى

الرضا والدافعية لدى بعض الأكاديميين، خاصة في ظل ما تتطلبه الدراسات العليا من وقت وجهد يفوق ما تتطلبه برامج المرحلة الجامعية.

يقول أحد الأساتذة المتعاونين في المقابلة: " السنة الماضية قمت بتدريس أربع مقررات دراسية؛ مقررين دراسيين في كل فصل دراسي، وأشرفت على ثلاث رسائل ماجستير، ولم أستلم مستحقاتي حتى اليوم. المشكلة ليست في المال فقط، بل في شعورك أن هذا الجهد لا يحظى بالتقدير الكافي داخل المؤسسة." (أستاذ مشارك).

وربط أستاذ آخر المسألة باستمرار الكفاءات الاكاديمية في برامج الدراسات العليا حين قال: " الأساتذة المتميزون لن يستمروا طويلاً في بيئة لا يشعرون فيها بالتقدير. بعض الزملاء بدأوا يعزفون عن التدريس في الدراسات العليا أو التوسع في الإشراف بسبب هذه الظروف." (أستاذ، خبرة 18 سنة).

كما تكررت في النقاشات الأكاديمية الإشارة إلى عدم وجود مقابل مادي لمن يتولون مسؤولية رئاسة الأقسام، خاصة من أعضاء هيأة التدريس المتعاونين، رغم ما تفرضه هذه المسؤولية من أعباء تنظيمية وإدارية إضافية تتطلب وقتاً وجهداً مستمرين.

وتشير هذه المعطيات إلى أن الدراسات العليا لا تواجه فقط تحديات تتعلق بالطلاب أو الموارد، وإنما تواجه أيضاً تحديات ترتبط بالمناخ المؤسسي الذي يعمل داخله عضو هيأة التدريس. فكلما تراجع الإحساس بالتقدير انعكس ذلك بصورة أو بأخرى على الدافعية نحو التدريس والإشراف والمشاركة في الأنشطة الأكاديمية المرتبطة بالدراسات العليا.

المحور الخامس: قصور الحوكمة الأكاديمية وضعف الشفافية الإجرائية

كشفت المقابلات واجابات الاستبانة والملاحظات الميدانية وتحليل الوثائق واللوائح والقرارات والتوصيات عن وجود قدر من الغموض وعدم الوضوح في عدد من الإجراءات والآليات المنظمة للدراسات العليا، بدءاً من إجراءات القبول والمفاضلة بين المتقدمين، مروراً بآليات التقييم والنجاح والتعثر وتكرار الرسوب والفصل، وانتهاءً بإجراءات التظلم والمراجعة ومعالجة الحالات والفرص الاستثنائية. وقد رأى عدد من أفراد العينة أن هذا الغموض يحد من الشفافية ويثير تساؤلات حول عدالة بعض الإجراءات المتبعة.

وفيما يتعلق بالقبول والمفاضلة، أشار عدد من أفراد العينة إلى عدم وضوح الآليات المنظمة لهذه العملية؛ فمن يضع امتحان القبول؟ وهل هو امتحان قبول أم امتحان مفاضلة، ومن يتولى تصحيحه؟

ومن يتخذ القرار النهائي بشأن قبول الطلبة؟ وهل توجد معايير موحدة تطبق على جميع الفروع؟ وهي أسئلة رأى البعض أنها لا تجد إجابات واضحة ومعلنة بالقدر الكافي.

كما أشار عدد من أفراد العينة إلى أن قبول أعداد من الطلبة بمستويات أكاديمية متدنية –شرط قبول الطلبة المتحصلين على تقدير مقبول في المرحلة الجامعية– ينعكس سلباً على جودة المدخلات الأكاديمية لبرامج الدراسات العليا، ويزيد من صعوبة تحقيق المستوى العلمي المتوقع في هذه المرحلة. وقد عبر أحد الأساتذة عن ذلك بقوله: " إذا كانت المدخلات ضعيفة بشكل جلي منذ البداية، فمن الصعب جداً أن نتوقع مخرجات متميزة في النهاية مهما بذلنا من جهد."

ولم يقتصر الأمر على القبول، بل امتد إلى بعض الجوانب المتعلقة بالتقييم الأكاديمي. فقد أشارت بعض الآراء إلى عدم وضوح الإجراءات المتعلقة بمراجعة النتائج والتظلمات، وإلى وجود تساؤلات حول الأسس التي تمنح بموجبها بعض الفرص الاستثنائية للطلبة المتعثرين، ومدى توحيد تطبيق هذه الإجراءات بين الفروع المختلفة.

كما ظهرت في بعض النقاشات إشارات إلى أن من أعضاء هيأة التدريس من يصدر أحكاماً مسبقة على بعض الطلبة أو يكون تصورات أولية عن مستواهم العلمي استناداً إلى خلفيات لا ترتبط مباشرة بأدائهم الأكاديمي، كالمؤسسة التي تخرجوا منها أو المدينة أو البيئة التي ينتمون إليها. ورغم أن هذه الممارسات لا يمكن تعميمها، فإن مجرد الإشارة إليها من قبل عدد من أفراد العينة يكشف أهمية وجود أليات أكثر وضوحاً للمتابعة والتظلم والمساءلة الأكاديمية.

وتشير إفادات عدد من أفراد العينة إلى أن عدم وجود لوائح واضحة ومعلنة، وآليات شفافة ومفهومة للجميع، وقنوات فعالة للتظلم والمراجعة من شأنه أن يثير تساؤلات تتعلق بالشفافية والعدالة الاجرائية. كما أن عدد من أفراد العينة يرى أن هذا الغموض قد يؤدي إلى تباين الممارسات والاجراءات من حالة إلى أخرى، ويؤثر على مستوى الثقة ببعض القرارات والممارسات الأكاديمية، وهو ما قد ينعكس سلباً على جودة الأداء المؤسسي والعملية الأكاديمية داخل هذه المؤسسات.

المحور السادس: صعوبات إجراءات البحث العلمي وعدم إتاحة قاعدة بيانات عناوين الخطط البحثية والرسائل والأطروحات المسجلة للاطلاع العام

يعاني طلبة الدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع بليبيا من متاهة إجرائية تبدأ من لحظة اختيار موضوع الرسالة أو الأطروحة ولا تنتهي باعتمادها من الهيئة الليبية للبحث العلمي. يصف أستاذ من فرع بنغازي هذه الإشكالية بقوله في المقابلة: " يأتيني طالب باقتراح عنوان موضوع للدراسة، أوافق عليه

بعد التحقق من جودته وصلاحيته ليكون موضوع دراسة جيد وبعد ادخال التعديلات عليه إذ كان يحتاج تعديل، ويبدأ الطالب بإنجاز مقترحه ويقدم للمناقشة وقد يجاز من القسم المختص، لنكتشف بعد ذلك وبعد مضي عدة أشهر أن طالباً في فرع آخر أو في مؤسسة دراسات عليا أخرى سبق وأن سجل العنوان نفسه. إذ لا توجد قاعدة بيانات متاحة يمكن الرجوع إليها للاطلاع على العناوين التي سبق تسجيلها، تجنباً للتكرار وتفادياً لتضيع الوقت في العمل على عنوان لن يتم قبوله وتسجيله في الهيئة الليبية للبحث العلمي بداعي أنه سبق تسجيله لطالب آخر، أصبحنا نشعر كأننا نعمل في جزيرة منعزلة."

ويضيف أستاذ آخر من فرع المرج واصفاً معاناة الطلبة في هذا السياق: " الطالب يضيع فصلاً كاملاً وهو ينتقل بيني وبين القسم وبين إدارة فرع الأكاديمية لمجرد اعتماد العنوان وتسجيله. إجراءات روتينية عقيمة تستهلك الوقت والطاقة." وقد أكد (15) أستاذ من أفراد العينة في الاستبانة أن عدم إتاحة قاعدة بيانات عناوين الخطط البحثية والرسائل والأطروحات المسجلة في الهيئة الليبية للبحث العلمي للاطلاع العام يؤدي إلى تكرار غير منظم لبعض الموضوعات، وإلى رفض بعض طلبات التسجيل في مراحل لاحقة، بعد استهلاك وقت لا يستهان به في العمل عليها وانجازها، مما يعطل الطلبة ويحبطهم في المراحل الأولى من إعداد دراساتهم.

كما يشير أفراد العينة إلى غياب آلية واضحة وميسرة لمناقشة المقترحات البحثية وتكليف المشرفين واعتماد العناوين البحثية يعيق انسيابية العمل البحثي ويربك الطالب في المراحل الأولى من إعداد رسالته أو أطروحته. ويزداد أثر هذه الصعوبات في ظل تعدد الجهات المتداخلة في بعض الإجراءات وطول المدة التي تستغرقها بعض المعاملات، الأمر الذي يجعل الطالب يواجه عقبات إدارية في مرحلة يفترض أن يركز فيها جهده على بناء مشروعه البحثي وتطويره.

وتكشف المعطيات التي أفرزتها المقابلات واجابات الاستبانة أن جانباً من الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا لا يرتبط بطبيعة البحث العلمي نفسه بقدر ما يرتبط بالإجراءات التنظيمية المصاحبة له. ويرى عدد من أفراد العينة أن عدم إتاحة قاعدة بيانات عناوين الخطط البحثية والرسائل والأطروحات المسجلة للاطلاع العام، إلى جانب تعقيد بعض الإجراءات المرتبطة بتسجيل الموضوعات واعتمادها وكذلك تذبذبها وعدم وضوح الآليات المتبعة فيها، يؤدي إلى إهدار الوقت والجهد ويحد من انسيابية العمل البحثي، وهو ما يضع الطالب أمام تحد ضغط الوقت المخصص لإتمام الرسالة أو الأطروحة وفق ما تنص عليه اللوائح، وبالتالي قد ينعكس سلباً على كفاءة العملية البحثية وجودة مخرجاتها.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بمعوقات ومواطن ضعف الدراسات العليا

تكشف نتائج هذه الدراسة عن وجود حلقة متشابكة من المعوقات ومواطن الضعف تعيق تطور الدراسات العليا بقسمي علم الاجتماع في فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (بنغازي، المرج)، وتعيد إنتاج تمطاً تعليمياً لا يتوافق مع متطلبات العلم الاجتماعي والبحث الاجتماعي المتقدم. ولفهم هذه الحلقة يمكن العودة إلى المنظورين اللذين استند إليهما في الدراسة.

فمن منظور نظرية النظم في التعليم العالي يتبين أن عناصر المنظومة الثلاثة (المدخلات، العمليات، المخرجات) يعتريها الخلل جميعاً، وأن هذا الخلل تراكمي يعيد إنتاج نفسه. فضعف مخرجات المرحلة الجامعية الأولى الليسانس، وما يرتبط بها من قصور في التراكم المعرفي ومهارات التفكير والتحليل لدى الطلاب (والتي هي مدخلات الدراسات العليا) ينتج مدخلات لا تتناسب مع متطلبات الدراسات العليا ممثلة في طلاباً غير مهيئين (كما يبين المحور الأول). وهؤلاء الطلاب يصطدمون بنظام فصلي لا يمنحهم الوقت الكافي لتعويض النقص المعرفي لديهم (كما يبين المحور الثاني)، في بيئة تفتقر إلى أمور كثيرة تيسر التعلم الذاتي والتحسن المعرفي كالمعامل والمكتبات (كما يبين المحور الثالث). وهذا يتماهى تماماً مع ما أكدته بعض الدراسات السابقة عن الجودة في التعليم العالي والدراسات العليا في ليبيا مثل دراسة أبو خريص وشكشك (2014)، ودراسة مرجين وآخرون (2021) من أن الجودة في برامج التعليم العالي في ليبيا تعاني من فجوة واضحة بين برامج الجودة المرسومة والمراد تحقيقها (الجودة على مستوى الورق) وبين متطلبات الجودة التي يجب توفيرها على ارض الواقع (الجودة الفعلية الواقعية)، حيث تصمم الخطط والبرامج واللوائح بمعزل عن الإمكانيات المادية والبشرية الفعلية. فكيف يمكن لبرنامج دراسات عليا أن يطبق معايير جودة صارمة بينما هو لا يملك مختبراً واحداً للحاسوب، ولا يملك قاعات مناسبة لمستوى الدراسات العليا، ولا حتى مكتب خاص بأعضاء هيأة التدريس يمكنهم من متابعة طلابهم وتقديم الاستشارات الأكاديمية لهم، بل ولا يستطيع حتى دفع مستحقات أساتذته في موعدها؟

وفي ظل هذه الظروف، يتراجع دافع الأستاذ بسبب غياب الحوافز العادلة والحوكمة الشفافة (كما بين المحور الرابع). وهذا ما يفسره إطار ضمان الجودة التشاركي، الذي يرى أن الجودة ليست وثيقة إدارية بل ممارسة مؤسسية حية. فتأخر المستحقات وانعدام آليات التظلم الفعالة ليسا مشكلة مالية أو إدارية فحسب، بل هما مؤشر على غياب ما أسماه هارفي وغرين (1993) "الجودة كقيمة تحويلية"، حيث تتحول المؤسسة إلى بيروقراطية تنفذ إجراءات دون روح، ولا تخضع نفسها للمساءلة. والأخطر من ذلك هو ما لمسته الدراسة من إشارات إلى وجود اعتبارات غير أكاديمية في تقييم الطلبة، ومنها الأحكام

المسبقة المرتبطة بالمدن أو الجامعات التي ينتمي إليها الطلاب؛ فهذا لا يهدد فقط جودة المخرجات، بل يضرب في الصميم مبدأي الجدارة والعدالة اللذين تقوم عليها أي مؤسسة أكاديمية حقيقية. وغياب وجود جهة حقيقية للتظلم يجعل هذه الممارسات تستمر دون رادع معتبر (كما بين المحور الخامس).

أما الصعوبات المرتبطة بإعداد المقترحات البحثية، وعدم إتاحة قواعد البيانات المنظمة لعناوين المقترحات البحثية والرسائل والاطروحات المسجلة للاطلاع العام، وتعقد وعدم وضوح بعض الإجراءات والآليات الإدارية المنظمة لمسار البحث العلمي (وهي القضايا التي تناولها المحور السادس)، فلا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد مشكلات تقنية أو إجرائية منفصلة، بل تمثل انعكاساً لغياب التخطيط والتنسيق المؤسسي اللازمين لضمان تراكم المعرفة وتكامل الجهود البحثية. فالبحث العلمي لا يزدهر في ظل بيئة تتسم بالغموض الإجرائي أو تكرار الموضوعات أو تضارب المسؤوليات أو عدم إعطاء قيمة للوقت.

وعند تأمل المحاور الستة معاً، يتبين أنها تشكل حلقة مفرغة ومترابطة؛ فضعف المدخلات ينعكس على مستوى الطلبة، واشكالات القبول، قد تسمح باستمرار هذا الضعف، وضيق الوقت في الفصل الدراسي يحد من فرص المعالجة والتطوير، وقصور الإمكانيات يقلل من فرص التعلم والبحث، بينما تؤدي المشكلات الإدارية والمؤسسية إلى إضعاف الدافعية والثقة في المنظومة، ثم تنتهي هذه السلسلة بصعوبات إجرائية وبحثية تعطل إنتاج المعرفة وتؤثر في جودة الرسائل العلمية والعملية البحثية والتعليمية بشكل عام. وهذه الحلقة كما يرى المشاركون، لا يمكن كسرها بإصلاحات جزئية أو منفردة، بل تتطلب معالجة شاملة ومتكاملة لمختلف مكونات المنظومة.

ثالثاَ: عرض نتائج الدراسة المتعلقة بسبل تحسين الدراسات العليا والنهوض بها للوصول إلى المستوى المأمول

أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من المقترحات التي يرى أعضاء هيأة التدريس المشاركون في الدراسة أنها تمثل سبلاً عملية لتحسين الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع والنهوض بها للوصول إلى المستوى المأمول. وفيما يلي عرض لأبرز هذه السبل:

1- العمل على الرفع من مستوى التعليم الجامعي، لتحسين مخرجاته، ومن ثم تحسين مدخلات الدراسات العليا بما يتناسب مع المستوى المعرفي والعلمي المطلوب للاستيعاب والاستفادة المرجوة مما يقدم في الدراسات العليا.

2- إعادة النظر في بعض شروط القبول للدراسات العليا في مرحلة الماجستير والرفع من مستواها، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ- أن يكون تقدير الطالب المتقدم للدراسات العليا لا يقل عن جيد وليس مقبول كما هو موجود حاليا في أكاديمية الدراسات العليا.

ب- أن يكون الامتحان الذي يجرى للمتقدمين للدراسات العليا هو امتحان للقبول أو الرفض وليس مجرد امتحان للمفاضلة بين المتقدمين مهما كان مستواهم.

3- العمل على أن تكون طرق وأساليب التدريس والتعليم الحديثة هي المتبعة في مراحل التعليم بشكل عام وفي مرحلة التعليم الجامعي بشكل خاص، كي يعتاد عليها الطالب قبل أن يصل إلى مرحلة الدراسات العليا بدلاً من الطرق والأساليب التقليدية المتبعة حالياً والتي تتناسب مع متطلبات ومستوى التعليم في الدراسات العليا فيما بعد.

4-العودة إلى نظام العام الدراسي في مرحلة الدراسات الجامعية لأنه أكثر ملاءمة لطبيعة المقررات في علم الاجتماع، وأكثر ملاءمة للوقت اللازم لتغطية المفردات الأساسية في كل مقرر بالمستوى المطلوب.

5- جعل نظام العام الدراسي وليس نظام الفصل الدراسي هو المتبع في مرحلة الدراسات العليا الماجستير لأنه أكثر ملاءمة لطبيعة المقررات في علم الاجتماع، وأكثر ملاءمة للوقت اللازم لتغطية المفردات الأساسية في كل مقرر بالمستوى المطلوب- المستوى العالي المتقدم من المعرفة العلمية – وأكثر ملاءمة لطرق التدريس والتعليم الحديثة وغير التقليدية التي يجب اتباعها في الدراسات العليا.

6- يجب صرف مستحقات أعضاء هيأة التدريس خاصة المتعاونين في وقتها، إذ أن ذلك سيزيد من استعداد ورغبة أعضاء هيأة التدريس في التعاون، ومن ثم يوفر للأقسام فرص انتقاء الأكثر كفاءة من بين من لديهم الاستعداد والرغبة في التعاون.

7- يجب صرف مقابل مادي لأعضاء هيأة التدريس الذين يتولوا مسؤولية رئاسة الأقسام خاصة إذا كانوا متعاونين بشكل منتظم، لما لذلك من انعكاس ايجابي على دافعيتهم للعمل والعطاء والإنجاز في تلك المؤسسات المتعاونين معها.

8- ضرورة توفير كل ما يلزم مؤسسات الدراسات العليا لتدريس وتعليم المقررات والمفردات كما يجب، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر معامل الحاسوب المتطورة الضرورية لتدريس مقرر تحليل البيانات.

9- تحسين حال القاعات الدراسية في مؤسسات الدراسات العليا لتكون كما يجب ولتتناسب مع رقي مرحلة الدراسات العليا، وتزويدها بما تحتاجه من وسائل مهمة كالسبورة المتطورة، وسائل عرض المعلومات الحديثة والمتطورة، التكييف...الخ.

10- متابعة أعضاء هيأة التدريس والتدخل لوضع حد للأخطاء التي يرتكبها بعضهم في التعامل مع الطلاب، وضمان أن يكون هناك وجود حقيقي لمن يستمع لتظلمات الطلاب ويأخذ حقهم.

11- ضرورة الالتزام بتوفير كل ما تحتاجه عملية تحقيق معايير الجودة في الدراسات العليا على أرض الواقع وليس مجرد التأكيد على معايير الجودة على الورق وفي قاعات الاجتماعات فقط.

12- ضرورة توفير المكتبات بجميع أنواعها وعلى الوجه الأمثل في كل مؤسسات التعليم الجامعي والدراسات العليا؛ لتسهل وتزيد إمكانية الاستزادة المعرفية لطلاب الدراسات الجامعية والعليا.

13- ضرورة الحرص في مرحلة التعليم الجامعي على امتلاك الطلاب للمعلومات والمعارف التي يجب أن يتزودوا بها كي يبنى عليها في مرحلة الدراسات العليا (استناداً على أهمية وضرورية التراكم المعرفي).

14- يجب الحرص والعمل في مراحل التعليم بشكل عام وفي مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا بشكل خاص على امتلاك الطلاب لمهارات التفكير الناقد ومهارات التعليق والتعقيب والتحليل.

15- العمل على تذليل الصعاب التي يلقاها عدد غير يسير من الطلاب عند وصولهم إلى مرحلة إعداد مقترح رسالة الماجستير بدايةً من صعوبة اختيار موضوع للدراسة ينال موافقة مشرف معين ثم موافقة القسم ومن ثم إتمام إجراءات اعتماده في الوقت المحدد وفقاً للوائح، وذلك من خلال زيادة التركيز والحرص في مرحلتي التعليم الجامعي والدراسات العليا على تزويد الطلاب بالقدر الكافي وبالكفاءة اللازمة من المعرفة العلمية المرتبطة بعملية البحث العلمي والتي في مقدمتها اختيار موضوع الدراسة، وكذلك من خلال تيسير عمليات وإجراءات مناقشة المقترحات، وتكليف المشرفين ومن ثم الاعتماد والتسجيل في الهيأة الليبية للبحث العلمي

16- ضرورة توفير قاعدة بيانات الكترونية متاحة للاطلاع العام ويسهل الوصول إليها، تتعلق بعناوين الموضوعات التي سبق تسجيلها في الهيئة الليبية للبحث العلمي، كي يتجنب الطالب منذ البداية مشكلة رفض تسجيل الموضوع واعتماده من الهيئة الليبية للبحث العلمي بسبب التكرار أو ما شابه بعد أن يكون قد استنزف قدر لا يستهان به من الوقت في العمل عليه.

17- يجب العمل والحرص على وجود آلية واضحة ثابتة تتعلق بإدارة بعض الأمور المهمة في الدراسات العليا، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجراءات القبول والمفاضلة بين الطلبة المتقدمين للانخراط ببرنامج الدراسات العليا؛ من يعد الامتحان؟ ومن يقوم بتصحيحه؟ من يتولى عملية الاختيار النهائي والقبول؟ هل رئيس القسم أم المسؤولين على إدارة الفرع بالأكاديمية (وكيل الشؤون العلمية ومدير المدرسة)

أم لجنة تشكل لذلك؟، ومن ذلك أيضا على سبيل المثال إجراءات الفصل في حالة التعثر والفرص الاستثنائية، وإجراءات المراجعة على النتائج.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ببنغازي والمرج تواجه العديد من المعوقات ومواطن الضعف المرتبطة بالجوانب الأكاديمية والإدارية والتنظيمية والمادية والبحثية. كما أظهرت النتائج أن هذه المعوقات لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتداخل فيما بينها وتؤثر في بعضها بعضاً، بما يجعل تأثيرها أكثر عمقاً على جودة العملية التعليمية والبحثية ومخرجاتها.

كما بينت الدراسة أن النهوض بالدراسات العليا وتحسينها لا يمكن أن يتحقق من خلال معالجة جزئية أو منفردة لبعض جوانب القصور، وإنما يتطلب معالجة شاملة ومتكاملة تستند إلى فهم دقيق للواقع، وتأخذ في الاعتبار الترابط بين مختلف العوامل المؤثرة. ورغم تعدد التحديات التي كشفت عنها الدراسة، فإن المقترحات التي قدمها أعضاء هيأة التدريس المشاركون تمثل أساساً يمكن البناء عليه لتطوير الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع والارتقاء بها نحو المستوى المأمول، متى توافرت الإرادة الجادة والوعي المؤسسي اللازمان لذلك.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة بما يلي:

1- الارتقاء بمخرجات التعليم الجامعي، وتطوير شروط وإجراءات القبول بالدراسات العليا، بما يسهم في تهيئة الطلبة للالتحاق بالدراسات العليا والنجاح فيها.

2- تطوير نظم وطرق التدريس بما يتلاءم مع طبيعة الدراسات العليا، وتنمية مهارات التفكير الناقد والبحث العلمي لدى الطلاب بما يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية والبحثية في الدراسات العليا.

3- توفير الإمكانات التعليمية والتقنية اللازمة للعملية التعليمية والبحثية، مع ضمان توفير بيئة أكاديمية داعمة ومحفزة.

4- تعزيز الحوكمة والشفافية وتطوير آليات إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي، بما يضمن العدالة الأكاديمية، وسلاسة الإجراءات، وتبسيط المعاملات، وتحقيق الالتزام الفعلي بمعايير الجودة داخل مؤسسات الدراسات العليا.

مقترحات للدراسات المستقبلية

في ضوء ما سبق يقترح الباحث ما يلي:

1- إجراء دراسة حول واقع الدراسات العليا بأقسام علم الاجتماع على مستوى الدولة الليبية ككل.

2- إجراء دراسة تتناول واقع الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة والخريجين.

3- إجراء دراسات حول الجودة في مؤسسات الدراسات العليا بليبيا بين المعايير والشعارات المعلنة والواقع العلي للتطبيق.

4- إجراء دراسات تتناول أثر نظم الدراسة المعمول بها في التعليم الجامعي والدراسات العليا (نظام العام الدراسي ونظام الفصل الدراسي) على جودة العملية التعليمية والبحثية في الدراسات العليا.

قائمة **المراجع:**

أبو خريص، عمران علي، وشكشك، مصطفى أحمد. (2014). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي: دراسة تطبيقية عن الجامعة الأسمرية الإسلامية/ زليتن – *ليبيا*. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (4)، 248-299.

بلق، الكوني التوى مولود. (2024). نظرية النظم في إدارة التعليم: تحليل شامل لإمكاناتها وتحدياتها. مجلة القرطاس، *4*(25)، 561-584.

الرفادي، ميكائيل إدريس، ومعيتيق، مصطفى محمد. (2010). واقع إدارة الجودة الشاملة في جامعة قاريونس ومعوقاتها: دراسة حالة. ورقة مقدمة إلى *مؤتمر جودة الأداء الجامعي في ليبيا: إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع*، المنعقد بمدينة بنغازي – ليبيا، خلال الفترة 4-2010/12/6.

الزبيدي، داخل حسين، فركاش، محمد ارضيوة، ومحمد، محمد عبد ربه. (2005). الدراسات العليا بجامعة عمر المختار الواقع والآفاق والمستقبل (دراسة حالة بكلية الزراعة). *مجلة المختار للعلوم*، (12)، 26-46.

الشهراني، محمد أحمد موسى. (2022). تحليل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع*، (76)، 62-75.

مرجين، حسين سالم، الشركسي، عادل محمد، العماري، مصباح سالم، وبن عمران، سالمة إبراهيم. (2021). مكاتب ضمان الجودة في الجامعات والأكاديميات العامة الليبية (الواقع وأفاق التحسين والتطوير). *مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية*، *11*(1)، 91-134.

المهابط، نجاة محمد. (2024). الصعوبات التي تواجه بعض طلبة الدراسات العليا في الأكاديمية الليبية جنزور. *مجلة كلية التربية – الجامعة الأسمرية الإسلامية*، *5*(1)، 1250-1266.

موسى، فتحي رمضان. (2013). مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية الحكومية: دراسة حالة جامعة الزاوية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، *1*(2)، 121-191.

Al-Shredi, Nisreen. (2024). The Motivations for Joining the Postgraduate Program and the Challenges Confronting Libyan MA Students at the Department of English. *Faculty of Languages Journal-Tripoli-Libya*, *1*(29), 172-200.

Harvey, Lee, & Green, Diana. (1993). Defining and assessing quality in higher education. *Assessment & Evaluation in Higher Education*, *18* (1), 9-34.

Knight, Peter T., & Trowler, Paul R. (2001). *Departmental leadership in higher education*. SRHE & Open University Press.